الأمم المتحدة

A/75/564

الجمعية العامة

Distr.: General
31 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي السنوي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/75/156). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، إلكترونياً بممثلين عن المجلس قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - في القرار 262/69، أيدت الجمعية العامة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخماسية السنوات للأمم المتحدة المقترحة في تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (A/69/517). وقدَّم الأمين العام حتى الآن خمسة تقارير مرحلية عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقُدِّم آخرها (A/74/353) في 17 أيلول/سبتمبر 2019. وعملا بقرار الجمعية العامة 238/70 باء، أجرى مجلس مراجعي الحسابات مراجعات سنوية لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدم أربعة تقارير مرحلية سنوية. ويرد في الفروع الأولى من التقرير المرحلي الرابع للمجلس موجز للجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

051120 041120 20-14448 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - ملاحظات عامة

3 - يناقش مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المرحلي السنوي الرابع تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2019، استنادا إلى مراجعة أجريت في الفترة من 26 كانون الثاني/يناير إلى 6 آذار/مارس 2020 (A/75/156، الفقرة 4). وتبين النتائج التي انتهى إليها المجلس مواطن ضعف في تنفيذ الاستراتيجية في عدة مجالات، بما في ذلك الحوكمة والمساءلة، وتنفيذ مشاريع الاستراتيجية، وتعميم نظام أوموجا، وأمن المعلومات، وإدارة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وترشيد التطبيقات والمواقع الشبكية، ومركز عمليات الشبكة المركزية، ومكتب خدمات المؤسسة، والحوسبة السحابية المختلطة، وإدارة المعلومات، وإنهاء التجزؤ، واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات.

4 - **وتثني اللجنة الاستشارية على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، الذي يتضمن معلومات محدثة عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتبر اللجنة المعلومات والنتائج الواردة في التقرير ذات قيمة خاصة بالنظر إلى عدم وجود تقرير نهائي للأمين العام عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 8 أدناه). وترى اللجنة أن تقرير المجلس يقدم تقييما مستقلا لتنفيذ الاستراتيجية يحدد المجالات التي أحرز فيها تقدم وتلك التي تشوبها مواطن ضعف والثغرات التي تتطلب التحسين.**

ألف - حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطوات المقبلة

5 - يشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حدد لها إطار زمني مدته خمس سنوات ينتهي في 10 شباط/فبراير 2020 وكان من المقرر تنفيذها من خلال 20 مشروعا استراتيجيا (A/75/156، الصفحة 5). ومن مجموع المشاريع الـ 20، أفيد في التقرير المرحلي الرابع للأمين العام بأن 13 مشروعاً قد أُنجزت. وفي التقرير المرحلي الخامس للأمين العام، لم تُذكر على وجه التحديد حالة المشاريع المتبقية، في حين كان ذلك يحدث في السنوات السابقة، ولم يقدَّم سوى تقييم عام للحالة النهائية لتنفيذ الاستراتيجية (المرجع نفسه، الفقرة 65). ويلاحظ المجلس أنه من مجموع سبعة مشاريع أفيدَ في التقرير المرحلي الرابع للأمين العام بأنها جارية، تم رسميا إغلاق ستة (ترشيد المواقع الشبكية، وترشيد التطبيقات، ومكتب خدمات المؤسسة، ومركز عمليات الشبكة المركزية، والمرحلة 2 من مشروع استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث: عمليات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، ومشروع تعميم نظام أوموجا) من خلال طلبات تغيير وافقت عليها رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، وذلك في نيسان/أبريل 2019، قبل إغلاق الاستراتيجية بفترة طويلة. ويشير المجلس كذلك أنه لدى إغلاق بعض المشاريع، لوحظ أن عددا قليلا من الأنشطة التي كان من المتوخى لها أصلا أن تكون جزءا من مشروع ستُجرى لاحقا بوصفها نشاطا منفصلا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتبع في بعض الحالات المنهجية المعتمدة لإغلاق المشاريع (المرجع نفسه، الفقرات 67-69). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حين أغلقت رسميا مشاريع تقوم عليها الاستراتيجية، فإنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قد نُفذت بالكامل وبدقة وما إذا كانت قد حققت هدفها المعلن.**

6 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات يرى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حققت بعض الأهداف الرئيسية، مثل إنشاء إطار التنفيذ المركزي، إلا أنه يظل هناك الكثير الذي يتعين القيام به، على نحو ما يتضح من النتائج والتوصيات المفتوحة التي انتهى إليها المجلس. وتشمل مواطن الضعف التي حددها المجلس ما يلي: (أ) شواغل قائمة منذ أمد طويل،

مثل أوجه القصور في إطار الحوكمة واستمرار التجزؤ؛ (ب) مسائل ظهرت عقب الإصلاح الإداري، مثل الازدواجية والتداخل في تنظيم أنشطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة وعدم كفاية المشاركة في اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشأة حديثا؛ (ج) أنشطة كان التقدم المحرز فيها بطيئا، مثل مشروع الاستعانة بمصادر عالمية و 10 تدابير عاجلة قصيرة الأجل لأمن المعلومات لم تنجز بالكامل إلى الآن بعد مرور أكثر من خمس سنوات. **وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على أن ضعف التنسيق بين الإدارات، وعدم وجود أطر للمساءلة، واحتمال انعدام الموارد، وعدم تحديد الأولويات على مستوى المنظمة هي أسباب أساسية للمسائل البالغة الأهمية التي لم يتم حلها.**

7 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام ذكر أن تقريره المرحلي الخامس المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2019 يشكل تقريره النهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/74/353، موجز). ولكن بالنظر إلى أن فترة التنفيذ التي تبلغ خمس سنوات تنتهي في شباط/فبراير 2020، وأن المعلومات الواردة في التقرير المرحلي هي معلومات عامة وتفتقر إلى الوضوح، أوصت اللجنة بأن يقدم الأمين العام تقريرا نهائيا عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وقدمت مؤشرات محددة بشأن مضمون ذلك التقرير (A/74/588، الفقرات 8-10). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مجلس مراجعي الحسابات لم يجد في المراجعة التي أجراها مؤخرا أي تغير في موقف الأمين العام بأن التقرير المرحلي الخامس يشكل تقريره النهائي عن الاستراتيجية.

8 - **ونظرا لاستمرار عدم الوضوح بشأن حالة تنفيذ بعض مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 5 أعلاه) وتعدد المسائل البالغة الأهمية التي لا تزال دون معالجة (انظر الفقرة 6 أعلاه)، فإن اللجنة الاستشارية يساورها قلق شديد لأنه لم يتم تقديم تقرير نهائي وتكرر توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا نهائيا عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز وقت نظرها فيه في الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير وفي تقرير اللجنة السابق (انظر أيضا A/74/588، الفقرة 8). وعلاوةً على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية مرة أخرى بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل أن التقرير النهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتضمن معلومات وافية ودقيقة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك تفاصيل عن التحديات المُصادفة والدروس المستفادة وكذلك تحليل لأسباب النجاح أو عدم النجاح في تنفيذ الأنشطة المقررة، بما في ذلك على سبيل المثال معلومات عن أثر أي مسائل عامة وترتيبات تنظيمية في التنفيذ (المرجع نفسه، الفقرة 10).**

9 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت أيضا في تقريرها السابق بأن يتضمن التقرير النهائي للأمين العام مقترحات بشأن الاستراتيجية المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة. وعند الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرى أنه سيتخذ قرار بشأن استراتيجية جديدة وفقاً لتوجيهات الجمعية العامة. **وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على الحاجة إلى استراتيجية شاملة جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدد توجه أنشطة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأجل القريب. ولذلك تكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي النهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقترحاته فيما يتعلق بالاستراتيجية المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استراتيجية موحدة تتضمن الاستراتيجية الميدانية)، بناء على ما تحقق من نتائج وما صودف**

من تحديات ومسائل وما استُخلص من دروس من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال خمس سنوات في الفترة 2014-2020 (المرجع نفسه، الفقرة 9). وترى اللجنة أيضا أن الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تتضمن لمحة عامة موحدة عن المبادرات والموارد المقترحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشفوعة بتبريرات مفصلة، وتشير إلى توصيتها ذات الصلة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفصل الأول، الفقرة 67). وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار المبادرات الجارية، مثل استراتيجية الأمين العام لتسخير البيانات من أجل العمل من قبل الجميع في كل مكان، والتجارب الأخيرة، بما في ذلك التجارب المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتهديدات التي يشكلها مشهد الأمن المعلوماتي بتحدياته المتزايدة.

10 - **وإذ توصي اللجنة الاستشارية بتقييم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد المسار المقبل لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها تقر بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في تمكين المنظمة من الوفاء بولاياتها، بما في ذلك في التصدي للتحديات غير المسبوقة المتصلة بجائحة كوفيد-19 (انظر أيضا A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرة ثامنا-71).**

باء - تنفيذ التوصيات

11 - يقدم مجلس مراجعي الحسابات معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصياته، مشيرا إلى أنه من بين توصياته الـ 50 التي ظلت مفتوحة حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، نفذت بالكامل 7 (14 في المائة) في حين كانت هناك 37 (74 في المائة) قيد التنفيذ، و 6 (12 في المائة) تجاوزتها الأحداث (A/75/156، الفقرات 5-6 والمرفق الأول).

12 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن القرارات المتعلقة بتحديد الأولويات والجداول الزمنية للتنفيذ هي من اختصاص الإدارة. وأجرت اللجنة استعراضا لحالة تنفيذ التوصيات المرفقة بالتقارير السنوية للمجلس والجدول الزمني لتنفيذها، يرد موجز له في الجدول والشكلين الأول والثاني أدناه.

حالة تنفيذ التوصيات السابقة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات والجدول الزمني لتنفيذها

	عدد التوصيات								
حالة التوصية	*مفتوحة لمدة سنة واحدة*	*مفتوحة لمدة سنتان*	*مفتوحة لمدة 3 سنوات*	*مفتوحة لمدة 4 سنوات*	*مفتوحة لمدة 5 سنوات*	*مفتوحة لمدة 6 سنوات*	*مفتوحة لمدة 7 سنوات*	*مفتوحة لمدة 8 سنوات*	*مجموع عدد التوصيات*
نفذت بالكامل	4	1	3	-	2	6	-	3	19
قيد التنفيذ	10	10	10	-	4	-	-	3	37
تجاوزتها الأحداث	2	1	1	-	-	1	2	-	7
المجموع	**16**	**12**	**14**	**-**	**6**	**7**	**2**	**6**	**63**

(أ) صدرت في التقارير التالية لمجلس مراجعي الحسابات: A/67/651 و A/70/581 و A/72/151 و A/73/160 و A/74/177؛ ولا تتضمن التوصيات الجديدة الصادرة في سياق التقرير المرحلي السنوي الرابع للمجلس (A/75/156).

الشكل الأول

معدل التنفيذ بالسنوات: التوصيات التي "نفذت بالكامل"

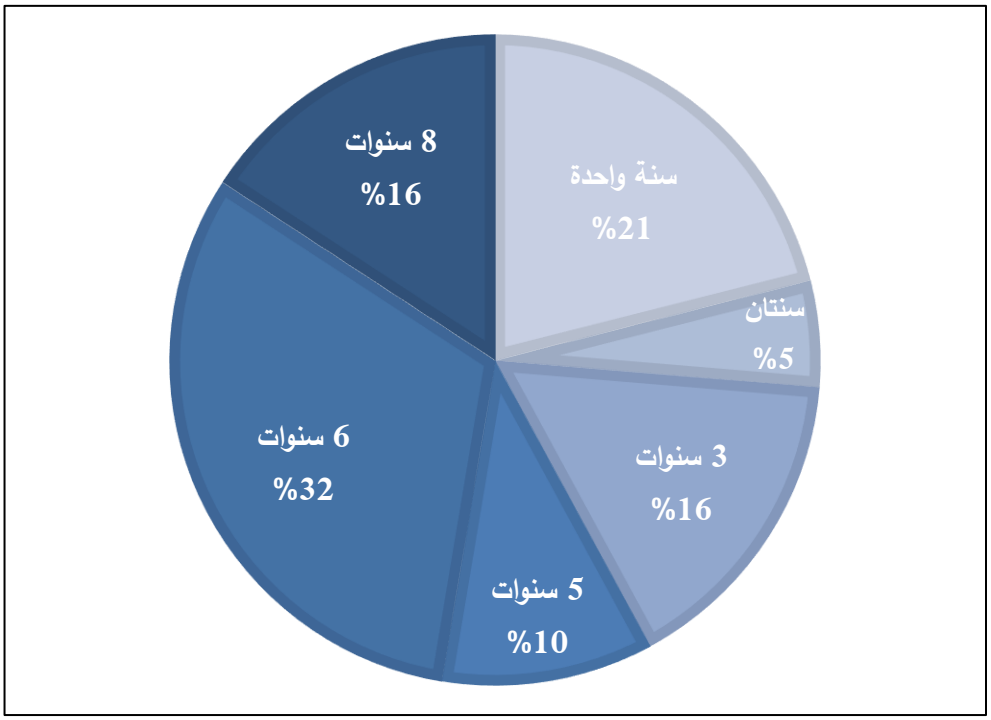

الشكل الثاني

معدل التنفيذ بالسنوات: التوصيات "قيد التنفيذ"

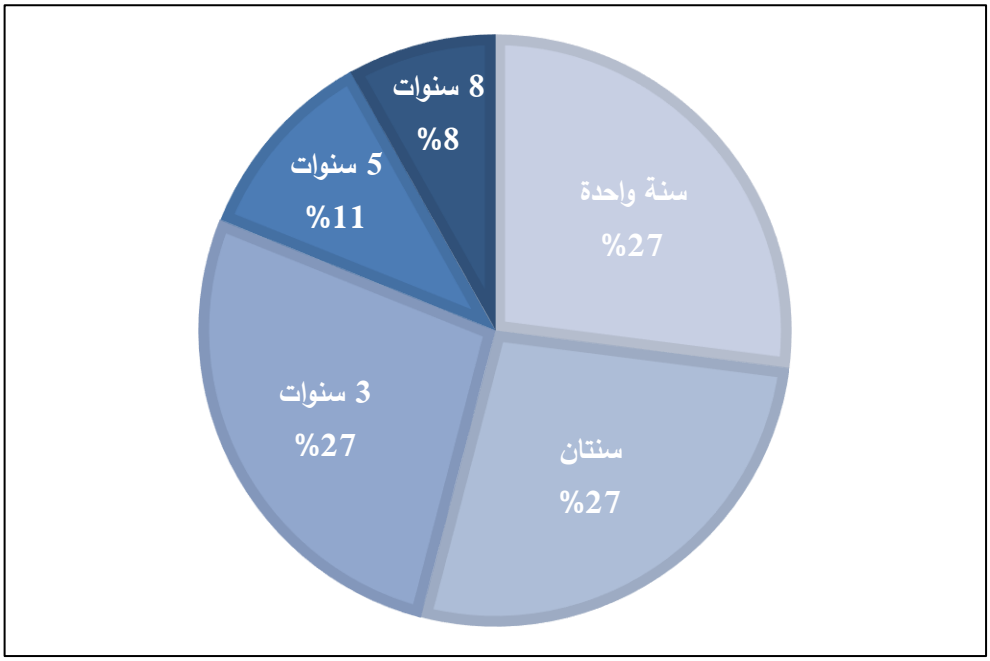

13 - تلاحظ اللجنة الاستشارية ما مجموعه 63 توصية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصدرها مجلس مراجعي الحسابات، عدا تلك الواردة في تقريره الرابع، نُفذت منها 19 توصية بالكامل. ومن مجموع التوصيات الـ 19 المغلقة، كانت هناك 14 مفتوحة لأكثر من سنتين قبل إغلاقها، بما في ذلك 6 ظلت مفتوحة لمدة ست سنوات و 3 لمدة ثماني سنوات. وعلاوة على ذلك، بقيت هناك 37 توصية مفتوحة في وقت إصدار التقرير السنوي الرابع للمجلس. ومن هذه التوصيات، كان ما يقرب من النصف (17) قيد التنفيذ لمدة تزيد على سنتين، من بينها 4 ظلت مفتوحة لمدة خمس سنوات، و 3 لمدة ثماني سنوات. وتشمل بعض التوصيات القائمة منذ أمد طويل والصادرة قبل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفترة طويلة مسائل تهدف الاستراتيجية إلى تحسينها، مثل التوصية المتعلقة بمقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 23 أدناه).

14 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى مع القلق انخفاض معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (انظر أيضا A/71/785، الفقرة 10؛ و A/72/7/Add.51، الفقرة 8؛ و A/73/759، الفقرة 4؛ و A/74/588، الفقرة 4) وهي على ثقة من أن الأمين العام سيبذل كل جهد ممكن للانتهاء على وجه السرعة من تنفيذ التوصيات المفتوحة المتبقية.**

ثالثا - تعليقات محددة

ألف - الحوكمة

أوجه القصور في رصد الامتثال والمساءلة

15 - يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه في نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" (انظر A/72/773، الفرع الرابع)، يتألف خط الدفاع الثاني من مهام السياسة العامة والامتثال لدى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارات أخرى (A/75/156، الفقرة 43). ويلاحظ المجلس أنه في حين أصدر المكتب سياسات تحكم مختلف جوانب بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه لم يؤد على نحو كاف مهمته المتعلقة بالامتثال للسياسات، مما أدى إلى وجود أوجه قصور سلط الضوء عليها في تقرير المجلس، بما في ذلك فيما يتعلق بالرقابة على الميزانية (انظر الفقرة 23 أدناه)، وتنسيق تنفيذ خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (A/75/156، الفقرات 111-120)، والكشف عن الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات والاستجابة لها (المرجع نفسه، الفقرات 91-94) وترشيد المواقع الشبكية (المرجع نفسه، الفقرات 145-154).

16 - ويشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه أعرب في بعض الحالات عن رأي مفاده أن قدرته محدودة على ضمان امتثال الكيانات للسياسات بفعالية (انظر على سبيل المثال A/75/156، الفقرة 92). ويلاحظ المجلس أنه لم يُضف بعدُ الطابع الرسمي على تفويض السلطة وإطار المساءلة وإطار رصد الأداء للتعامل مع المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات 45-51). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المجلس يرى أن تفويض السلطة، إلى جانب تحسين هيكل الحوكمة، وإنشاء إطار مساءلة أفضل لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على غرار الإطار الذي وضعته شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، يمكن أن يعالج بعض مسائل الحوكمة التي نوقشت في تقارير المجلس السنوية. **وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة زيادة الرقابة من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس المساءلة ورصد الامتثال، وتكرر توصيتها السابقة بأن**

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمم دون تأخير تفويض السلطة فيما يتعلق بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتصل بها من إجراءات (A/74/588، الفقرة 17).

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

17 - يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه عقب الإصلاح الإداري، حلت اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات محل اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت أعلى هيئة لاتخاذ القرارات بشأن استراتيجية وأولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة. وتتألف اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشئت في حزيران/يونيه 2019، من المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، ولكنها لا تضم الإدارات والمكاتب المستفيدة التي كان يمثلها في سلفها، اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 13 وكيلاً للأمين العام من كيانات مختلفة. ويرى المجلس أن تكوين اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يتفق مع الهدف المتوخى في الإصلاح الإداري من إنشاء آلية حوكمة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشتركة بين الإدارات والكيانات، ويوصي بتمثيل المكاتب المستفيدة في هيكل حوكمة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/75/156، الفقرات 9-15). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المجلس يرى أن هيئات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل اللجنة التوجيهية المعاد تشكيلها، لا تستخدم في حل الاختلافات بين الكيانات أو معالجة مسائل الامتثال. **وتشدد اللجنة الاستشارية على أن مشاركة المستفيدين على نحو كاف في هيكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر لا غنى عنه لتحسين الشفافية، وتعزيز المساءلة، وتحقيق التعاون، والحد من التجزؤ، وتعزيز نشوء مكاسب في الكفاءة.**

18 - **وترى اللجنة الاستشارية أن الدور القيادي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مدعوما بالمشاركة المنسقة والمستمرة من الأمين العام وموظفي الإدارة العليا في المنظمة، لا غنى عنه لضمان أن تظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر الاستمرارية والدعم لعمل الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وأمنا وموثوقية.**

الثغرات في تنظيم المهام والأنشطة

19- استعرض مجلس مراجعي الحسابات مهام وأنشطة الشُعب الثلاث المدمجة في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاد تشكيله عقب الإصلاح الإداري ولاحظ وجود حالات ازدواجية وعدم وضوح في تحديد المسؤوليات، مما أدى إلى عدم وضوح المساءلة في عدة مجالات، بما في ذلك خدمات إدارة البيانات وإدارة التطبيقات. وأوصى المجلس بأن يقوم المكتب بتحديد المهام والأدوار والمسؤوليات للشعب والأقسام والدوائر التابعة له (المرجع نفسه، الفقرات 17-34). **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تنفيذ هذه التوصية وتشدد على أهمية وجود تقسيم واضح للعمل داخل مكتب تكنولوجيا الاتصالات من أجل تفادي ازدواجية الموارد والثغرات في المساءلة.**

باء - أمن المعلومات

20 - تتوخى استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطة عمل من 10 مبادرات لمعالجة أوجه القصور الأكثر إلحاحا في أمن المعلومات من أجل تعزيزه في الأمانة العامة. ويلاحظ مجلس مراجعي

الحسابات في تقريره أن تلك التدابير القصيرة الأجل لم تنجز بعد عقب انتهاء إطار السنوات الخمس لتنفيذ الاستراتيجية، مما أدى إلى مواطن ضعف (المرجع نفسه، الفقرة 89). ويقدم المجلس مثالاً على حادث من حوادث أمن المعلومات وقع مؤخراً، جرى فيه اختراق خادوم في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في عام 2019، نتيجة عدم تطبيق أحد التحديثات الأمنية. ونظرا لعدم وجود تجزئة كافية للشبكة، تمكنت الجهة المعادية من الانتشار عبر الشبكة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنها إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث تعرضت أصول أخرى للضرر، قبل أن يكشف في نهاية المطاف عن الاختراق (المرجع نفسه، الفقرة 90). ومحدودية تجزئة الشبكات، وتأخر استعراض الإجراء التقني بشأن ضوابط التشفير، ووجود نظم عتيقة، وعدم كفاية رصد الامتثال للسياسات، بما في ذلك فيما يتعلق بالإبلاغ عن حوادث أمن المعلومات، وضعف امتثال المواقع الشبكية للمتطلبات الأمنية هي بعض مواطن الضعف المتصلة بأمن المعلومات التي حددها المجلس في تقريره (المرجع نفسه، الفقرات 77-110 و 145-154). ويلاحظ المجلس أنه على الرغم من وضع خطة عمل جديدة للأمن السيبراني في نهاية عام 2019، فإن هذه الخطة لم تبين أي آلية لضمان تنفيذها والمساءلة عنها على نطاق واسع. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية سابقا، عند الاستفسار، بأنه مع استمرار تزايد الهجمات السيبرانية من حيث العدد والتعقيد، بما فيها الهجمات التي تستهدف الأمم المتحدة مباشرة، فإن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيعزز الأمن السيبراني من خلال تحسين الحلول التقنية وتعزيز القدرة على الرصد وتنسيق الاستجابة (A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرة ثامنا-66). **وتعرب اللجنة الاستشارية عن الأسف لأنه بنهاية الإطار الزمني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تنفَّذ بصورة شاملة إجراءات حاسمة وعاجلة تتعلق بأمن المعلومات، ولم يتم التقيد بعمليات الحوكمة الموضوعة، ولم توضع آليات للمساءلة والامتثال. ونظراً لأن عدم القيام بهذه الأعمال نجمت عنه حوادث خطيرة ويظل يعرض المنظمة لمخاطر كبيرة، تعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء قدرة المنظمة على منع وكشف ومجابهة حالات اختراق أمن المعلومات والهجمات السيبرانية في مشهد متزايد التعقيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لمشاريع أمن المعلومات المتضمنة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن الاستراتيجية المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تولي اهتماماً متزايداً لأمن المعلومات وأن تتضمن خطة عمل شاملة تحدد المبادرات الجارية والمقبلة وما يتوقع منها من فوائد ومخاطر وتكاليف، مع وضع أهداف محددة زمنياً ومعايير مرجعية واضحة وآليات امتثال.**

جيم - الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنهاء التجزؤ

21 - تولي استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركيزا للاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/69/517، الفرع الخامس). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات يرى أن الوصول إلى المستوى الأمثل، الذي كان من المقرر أن يتم من خلال إنهاء تجزؤ البنى التحتية والعمليات القائمة ومواءمتها، لم يتحقق بالكامل، على النحو المبين في تقاريره المتعاقبة.

عدم إدماج وحدات وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

22 - أشـــار الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس إلى أن جزءا كبيرا من التجزؤ قد عولج من خلال إدماج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية، وتعزيز ترتيبات الحوكمة، وتحسين تنسيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وزيادة المشـاركة فيها (A/74/353، الفقرة 10). ويفيد المجلس بأنه حتى آذار/مارس 2020، لم تُدمج من وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات الـــ 70 الموجودة في مختلف كيانات المنظمة والتي تهدف اسـتراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات إلى مواءمتها سـوى أربع إدارات (إدارة الاسـتراتيجيات والسـياسـات الإدارية ومسـائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة شـؤون السـلامة والأمن، ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية) في حين أُدمجت جزئيا إدارةٌ واحدة (إدارة شـؤون الجمعية العامة والمؤتمرات). وعلاوة على ذلك، ظل لدى 34 كيانا موظفون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات خاصـون بها، يبلغ عددهم الإجمالي 499 موظفا (A/75/156، الفقرتان 242 و 243). ويرى المجلس أنه على الرغم من انتهاء فترة تنفيذ اسـتراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في شـباط/فبراير 2020، فإن وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات بقيت مجزأة (المرجع نفســـه، الفقرة 245). **وتلاحظ اللجنة الاســـتشـــارية مع القلق أن عمليتي مواءمة وإدماج وحدات وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات المقترحتين في إطار اســتراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات لم تتحققا وتوصـــي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم خطة محددة في سياق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقبلة.**

عدم الرقابة على مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

23 - يشـــير تقرير مجلس مراجعي الحســـابات إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات قدّم تعليمات بشـأن الميزانية المتصـلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات إلى المراقب المالي، الذي أدرجها بعد ذلك في التعليمات الرسمية للميزانية؛ بيد أنه لم تقدم أي كيانات مقترحات ميزانياتها إلى المكتب لاستعراضها ولم يجر أي اسـتعراض لها (A/75/156، الفقرة 244). وتلاحظ اللجنة الاسـتشـارية أن المجلس أصـدر في السـابق توصـية في تقريره بشـأن معالجة شـؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في الأمانة العامة (A/67/651) تظل، بعد مرور ثماني سـنوات، قيد التنفيذ بسـبب عدم ضـمان الامتثال للتعليمات المتعلقة بميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. ويلاحظ أيضـــاً أن الإدارة ترى أن عرض الميزانيات وتنفيذها يظلان مسـؤولية رؤسـاء الإدارات والمكاتب (A/75/156، المرفق الأول، التوصـية 1). **وقد شـددت اللجنة الاستشارية باستمرار على أنه وفقا لنشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11، الفقرة 2-2 (ز))، فإن المكتب مسؤول عن استعراض الميزانيات من كل مصادر التمويل المخصصة لجميع مبادرات وعمليات الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقـديمهـا إلى مكتـب تخطيط البرامج والمـاليـة والميزانيـة (انظر أيضـــاً A/71/785، الفقرة 9)؛ و A/72/7/Add.51، الفقرة 13؛ و A/73/759، الفقرة 19؛ و A/74/588، الفقرة 27). وتشير اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية قد أيدت، في قرارها 262/72 جيم، توصية اللجنة التي تدعو جميع إدارات وكيانات الأمانة العامة إلى التقيد التام باسـتراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وبالأحكام الواردة في نشـرة الأمين العام بشـــأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. ولذلك، يســـاور اللجنة القلق إزاء استمرار عجز المكتب عن كفالة استعراض مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعالج هذه الحالة دون مزيد من التأخير. وتشـــدِّد اللجنة على أن إجراء المكتب للاسـتعراض أمر حاسـم لضـمان توافق الموارد مع أولويات المنظمة، والتقليل من خطر**

الازدواجية وتعظيم أوجه الكفاءة، وتعتزم تقييم ما إذا كان ذلك الاستعراض قد جرى في سياق نظرها في الميزانية الموحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادرات المقترحة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (انظر أيضا A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفصل الأول، الفقرة 67).

عدم وضوح موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراء جرد لها

24 - يشير تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن لديه أي معلومات عن ميزانيات أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيانات مختلفة في إطار مصادر تمويل مختلفة، كما أن المكتب لم يستفد بفعالية من المعلومات المالية المتاحة في نظام أوموجا فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/75/156، الفقرة 244). وأبلغ المجلس اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه حتى آذار/مارس 2020، لم يكن المكتب قد شرع أو فكر في اتخاذ أي إجراء لتحسين وضوح ميزانيات الأمانة العامة أو نفقاتها أو مشاريعها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، لم يتخذ المكتب أي إجراء لتنفيذ توصية اللجنة بأن يضع الأمين العام خطا مرجعيا لجميع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد المتصلة بالموظفين وغير المتصلة بالموظفين، وحيازات الأصول، والخدمات المقدمة والتطبيقات والمبادرات الجارية والمقررة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/74/588، الفقرة 13). **وقد شددت اللجنة الاستشارية مرارا على الحاجة إلى زيادة الشفافية والرقابة وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالتكاليف والاحتياجات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر على سبيل المثال A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرتان ثامنا-63 وحادي عشر-19). وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يجري الأمين العام جردا ليحدد، دون تأخير، خطا مرجعيا لما يلي: (أ) جميع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب فئة الإنفاق؛ (ب) الموارد المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة والمتعاقدون والخبراء الاستشاريون؛ (ج) الموارد غير المتصلة بالموظفين؛ (د) جرد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الملموسة وغير الملموسة). وينبغي أن يشتمل الخط المرجعي أيضا على معلومات عن الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن التطبيقات المُطوّرة و/أو المحافظ عليها، ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية والمقررة (A/74/558، الفقرة 13).**

النفقات التي يمكن تجنبها

25 - وفقا لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن جزءا من تحسين الإشراف المتوخى لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ضمان إدارة جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الأمثل (A/69/517، الفقرة 57). ويشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن المكتب أنفق في عام 2019 مبلغ 2,28 مليون دولار على استخدام تراخيص نظام مايكروسوفت أوفيس 365 وهواتف تعمل عن طريق بروتوكول الإنترنت لـ 5 441 حسابا خاملا من حسابات المستخدمين. ويرى المجلس أنه كان من الممكن تفادي هذه النفقات لو كان المكتب قد أجرى اتصالات أفضل مع جهة التنسيق الإدارية في الإدارات المستفيدة في إطار تتبع الحسابات وتعطيلها (A/75/156، الفقرات 229-236). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب، وفقا لما أفاد به المجلس، لا يعتبر أن لديه أي مسؤولية عن الآثار المالية المترتبة على إدارة الحسابات الخاملة. ويرى المجلس أنه في غياب أي بروتوكول، يبدو أن هذه النفقات التي يمكن تجنبها هي مسؤولية مشتركة بين المكتب والإدارات المستفيدة. **وتعرب اللجنة الاستشارية عن الأسف**

لتحمل المنظمة نفقات كان من الممكن تجنبها بمبلغ 2,28 مليون دولار لتراخيص برامجيات وهواتف تعمل عن طريق بروتوكول الإنترنت لـ 441 5 حسابا خاملا وهي على ثقة من أن جميع التدابير اللازمة ستتخذ لتجنب تكرار حدوث مسائل مماثلة.

مشروع الاستعانة بمصادر عالمية

26 - تتوخى استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يؤدي الاستعانة بمصادر عالمية إلى تعزيز وضوح نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراقبتها وأن يضمن في نهاية المطاف إدارة جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الأمثل. إلا أنه، كما يفيد مجلس مراجعي الحسابات، لم يتم حتى نهاية فترة الخمس سنوات منح عقود في إطار مشروع الاستعانة بمصادر عالمية. ويلاحظ المجلس أن الاستعانة بمصادر عالمية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التطبيقات قد بدأت في موعد مبكر في كانون الأول/ديسمبر 2016، وأن المواعيد النهائية لمنح العقود قد عُدلت عدة مرات (المرجع نفسه، الفقرات 217-221 و 226). **وتعرب اللجنة الاستشارية عن أسفها لعدم إنجاز مشروع الاستعانة بمصادر عالمية في غضون فترة الخمس سنوات لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عند نظرها في التقرير المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 9 أعلاه).**

دال - مسائل أخرى

تعميم نظام أوموجا

27 - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن مشروع تعميم نظام أوموجا قد أُغلق رسميا في 18 آذار/مارس 2019 وأن الأمانة العامة قررت أن تقوم بمشروع جديد يشمل جميع المهام المتبقية كجزء من المرحلة 4، "الرفع والنقل"، استنادا إلى العمل مع فريق مشروع أوموجا لتعميم المسؤوليات المحددة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرى المجلس أن من الأهمية بمكان أن تقوم كيانات الأمانة العامة التي قد يعهد إليها بمسؤولية إنجاز الأعمال المتبقية من المشاريع الفرعية لتطبيق التوسعة 2 لنظام أوموجا بتوفير الدعم الإنتاجي المتواصل والاستمرار في إدخال تحسينات على نظام التخطيط المركزي للموارد في المستقبل. ولذلك، أوصى المجلس بإضفاء الطابع الرسمي على خطة التعميم والانتقال المزمعة، بالتشاور مع فريق مشروع أوموجا والمكتب وكيانات الأمانة العامة الأخرى التي يرجح أن تنقل إليها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 المهام وموظفو المشاريع (المرجع نفسه، الفقرات 71-76). وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة تعميم نظام أوموجا في تقريرها ذي الصلة (A/75/7/Add.14).

الاتفاقات المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

28 - يشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دخل في اتفاقات متعددة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/75/156، الفقرات 19 و 24 و 26). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد اشترى خدمات من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن مواضيع متداخلة لغرض تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عملائه، وأن بعض الاتفاقات تسبق اعتماد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقديم معلومات شاملة فيما يتعلق بالخدمات التي يتم شراؤها من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك تكاليفها وأسباب استمرار شرائها.**

مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي

29 - يشـــير تقرير مجلس مراجعي الحســـابات إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات قام، بالتعاون مع الدول الأعضـــاء المهتمة بالأمر، بإنشـــاء مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في حل المشاكل، ولتوفير حلول تكنولوجية رائدة مفتوحة المصـــدر في مواجهة التحديات العالمية في مجالات العمل الإنســـاني والتنمية المســـتدامة وتغير المناخ والســـلام والأمن، وذلك لفائدة الدول الأعضـــاء في المقام الأول. ويلاحظ المجلس كذلك أنه بحلول عام 2019، كان قد تم إنشـــاء أربعة مختبرات؛ ومع ذلك، لم يتســـن إطلاع الدول الأعضـــاء على الحلول التكنولوجية التي طورتها المختبرات، نظرا لأنه لم يتم وضـــع أي إطار للمصـــادر المفتوحة والملكيات الفكرية حتى الآن. ويشـــير المجلس أيضـــا إلى أن المكتب التنفيذي للأمين العام يقوم باستعراض برنامج إنشاء المختبرات (المرجع نفسه، الفقرات 211-216). **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي في وضـــع وتقاســـم الحلول التكنولوجية للتحديات العالمية، وعن نتائج الاســـتعراض الذي يجريه المكتب التنفيذي للأمين العام.**